من أجل البحر المتوسط وجنوب عالمي حيث يُحترم حق الحياة: من أجل حق الهجرة واللجوء

بيان المجتمع المدني أمام المنتدى الإقليمي الثامن لاتحاد منطقة البحر المتوسط

تضطر آلاف الأشخاص إلى التهجير، مارِّين بيوتهم ومحيطهم، بحثًا عن حماية وفرص. الأسباب وراء ذلك متنوعة وعميقة: الاستخراج الاستعماري والأجندة الليبرالية التي مارستها تاريخيًا الاتحاد الأوروبي وقوى عالمية أخرى، والنزاعات في بلدانهم الأصلية، وتأثيرات تغير المناخ وتدهور البيئة، وانتهاكات حقوق الإنسان وارتفاع السلطوية، هي بعض من الأسباب الرئيسية

حاليًا، أصبح البحر الأبيض المتوسط وطريق كناريا واحدة من أخطر طرق الهجرة في العالم. **وفقًا لبيانات "Caminando Fronteras"، بين 2018 و2022، سُجلت 11,522 ضحية على الحدود الغربية الأوروبية الأفريقية، منهم 7,865 كانوا عبر طريق كناريا**. منذ أن أظهرت وصول الأشخاص إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2015 النقائص في سياسات الهجرة واللجوء الأوروبية، اعتمدت الدول الأعضاء، التي فشلت في الاتفاق على نظام مشترك للمسؤولية والتضامن داخل الاتحاد الأوروبي، على تفويض مراقبة "الحدود الخارجية" للاتحاد الأوروبي، مع تركيز خاص على شمال أفريقيا والشرق الأوسط ومنطقة الساحل. لهذا السبب، تحمل السياسة الأوروبية تجاه جوار الجنوب عواقب خطيرة: تمنع الهجرة نحو الاتحاد الأوروبي مقابل الاستثمار الأجنبي المباشر أو منح التأشيرات أو، ما هو أكثر خطورة، منح المساعدة الرسمية للتنمية (AOD). **هذا النموذج لإدارة الهجرة، الذي تم "تبريره" في إطار الأزمة في عام 2015، أصبح جزءًا منتظمًا وجزءًا هيكليًا من النظام الأوروبي المشترك للجوء والهجرة.**

حاليًا، يجري التفاوض على **اتفاق أوروبي جديد بشأن الهجرة واللجوء**، وهو مجموعة من مقترحات تشريعية تتجاوز وضع حقوق وحماية الأشخاص المهاجرين واللاجئين في المركز، **وتعزيز الحدود وتجريم حركة البشر، وزيادة عمليات العودة، وتحديد فهرس من الاستثناءات القانونية الخطيرة والغامضة التي تعرض حق اللجوء للخطر؛ وتشكل انتهاكًا لحقوق الإنسان.**

يُرسخ هذا الاتفاق تفويض "الحدود الخارجية" المذكورة أعلاه، بالتفويض للشركات الخاصة والدول الثالثة. تضع هذه الاستراتيجية حياة الأشخاص الذين يحاولون الوصول إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط وطرق أخرى في مزيد من الخطر، مُجبرين على القيام برحلات أكثر خطورة. **الأشخاص الذين يتمكنون من الوصول إلى الاتحاد الأوروبي يواجهون عقباتٍ في الوصول إلى حقوقهم ويجدون أنفسهم متورطين في إجراءات إدارية بدون ضمانات كافية ضد الترحيل**. والذين يتمكنون من البقاء، يفعلون ذلك في كثير من الأحيان في ظروف إدارية غير نظامية، يتم استبعادهم من المجتمع ويعاملون "بدون حق في الحقوق". كما هو الحال في باقي الدول الأعضاء، **يعيش في المملكة الإسبانية أكثر من 500,000 شخص أجنبي لا تُعترف لهم بحقوقهم ويتم تجاهلهم وتمييزهم**. أمام هذا الانتهاك، تمكن أكثر من 900 جمعية ومنظمة من الحصول على دعم 700,000 شخص لمبادرة التشريع الشعبي (ILP) التي، في حال الموافقة عليها من خلال المرسوم الملكي، ستضع حدًا لهذا الوضع الذي يعاني

منه مئات الآلاف من الجيران الذين ليس لديهم وصول إلى الحقوق، يعملون ويعيشون من الاقتصاد غير الرسمي، وكثير منهم من الأطفال والنساء.

الاتفاقيات الثنائية مع الدول الثالثة ذات الطابع غير الرسمي وبدون مراقبة ديمقراطية من مؤسساتنا قد أظهرت بالفعل أنها تتعارض مع حق حرية تنقل الأفراد وبدون ضمانات لاحترام حقوق الإنسان. في هذا السياق، نشعر بقلق عميق **بعد التصاعد العنيف للعنف والهجمات غير المستهدفة على السكان المدنيين في غزة، تسرع الاتحاد الأوروبي في مفاوضات اتفاق لتفويض السيطرة على الهجرة من خلال مصر**، فيما يتعلق بالوصول المحتمل للأشخاص المهاجرين واللاجئين من المنطقة إلى أوروبا (كما حدث في الأشهر الماضية مع بلدان مثل تونس).

خلال رئاسة إسبانيا لمجلس الاتحاد الأوروبي، يكون من الضروري الترويج بشكل عاجل لتغيير في سياسات الهجرة واللجوء التي تكفل حماية واحترام حقوق الإنسان، ولا تجرم الأفراد المهاجرين واللاجئين. في إسبانيا، لدينا تجربة ذات أهمية على مدى عدة عقود في تنفيذ آليات الاستقبال (ليس فقط لطالبي اللجوء)، ناتجة عن مجتمع يحتفظ بمواقف تضامنية على الرغم من التحولات الردية التي تجد مكانًا أكبر في المؤسسات الإسبانية والأوروبية. يمكن تحقيق ذلك، ليس فقط لترك إرث من الكرامة في صفحات تاريخهم ولكن أيضًا لمعالجة إحدى جذور هذه المسألة؛ **سياسة خارجية اقتصادية استعمارية وعنصرية تحتاج إلى تحول.**

أكثر من 28,000 شخص قتلوا (بحسب الهيئة الدولية للهجرة) في البحر الأبيض المتوسط منذ عام 2014، وهو ما يحثنا على التساؤل حول السياسات الأوروبية للهجرة واللجوء التي، من خلال تركيزها على الأمان والعنصرية وتجريمها، تولد المزيد من العنف وعدم الأمان.

بناءً على كل ما تم عرضه، ندعو السلطات الإسبانية في إطار المفاوضات على مستوى الاتحاد الأوروبي إلى اللآتي:

- إجراء **تغيير في التوجهات الخاصة بسياسات الهجرة واللجوء الأوروبية**، غير مركزة على التأمين والتجريم وإنما على حماية حقوق الإنسان للأفراد المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين.
- إيقاف انزلاق المفاوضات حول الاتفاق الأوروبي حول الهجرة واللجوء، من خلال وضع الأفراد المهاجرين واللاجئين وحقوقهم في المركز. يجب أن يكون **اتفاقًا يكفل الوصول إلى الحماية، واحترام مبدأ عدم الإرجاع، وجعل التضامن والمسؤولية الإلزامية مشتركة بين جميع الدول الأعضاء.**
- لا يمكن ولا يجب أن تكون سياسات إدارة التنقل البشري مرتبطة بمصالح الاستثمار الاقتصادي الخاصة أو تجارة الحدود في جنوب البحر الأبيض المتوسط. يجب أن تكون المجتمع المدني في هذه المناطق عنصرًا رئيسيًا في النموذج التنموي الذي يرغبون في تعزيزه من خلال استقلالياتهم الخاصة ودون فرض من المعايير الأوروبية سواء كانت حكومية أم خاصة.
- ضرورة وجود سياسة أوروبية **تضمن حماية حقوق الإنسان للأشخاص المهاجرين واللاجئين، وتتوقف عن تجريم عملهم واهتمامهم.**

- **ضمان الإنقاذ والإنقاذ في البحر الأبيض المتوسط،** بالإضافة إلى ضمان آلية أوروبية للهبوط الآمن والمتوقع. يجب أن تكون حماية المنظمات الإنسانية لإنقاذ الأفراد في البحر الأبيض المتوسط أولوية للاتحاد الأوروبي.
- **إنهاء تحميل المسؤوليات في مراقبة ما يعرف بـ "الحدود الخارجية" للاتحاد الأوروبي. ينبغي أن تكون الاتفاقيات مع الدول الثالثة خالية من شروط الهجرة.** من الضروري فصل المساعدات الرسمية للتنمية (AOD) عن أي هدف لشروط الهجرة. يجب على الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء إبلاغ عن تنفيذ الاتفاقيات الرسمية وغير الرسمية والمالية مع الدول الثالثة التي قد تؤثر على حقوق الأشخاص المهاجرين واللاجئين والمجتمع المدني الذي يدافع عن هذه الحقوق في تلك الدول. نطالب في النهاية بضرورة إجراء مراجعة عاجلة لعمليات "فرونتكس" فيما يتعلق بالامتثال لحقوق الإنسان الأساسية، وإقامة آليات فعّالة للمساءلة.
- ضمان **توسيع الطرق القانونية والآمنة** لكي لا يضطر الأشخاص المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين إلى تعريض حياتهم للخطر في رحلات خطيرة عبر البحر المتوسط بحثًا عن الحماية والفرص. على وجه التحديد: ضمان وسائل لطلب اللجوء في السفارات والقنصليات الأوروبية في الخارج، وإصدار تأشيرات إنسانية، وتسهيل المزيد من الشروط لإعادة توحيد العائلات، وزيادة التعهدات بإعادة التوطين، فضلاً عن تسهيل الوصول إلى برامج التنقل العملي أو التدريب في الاتحاد الأوروبي.
- يجب إعادة النظر في السياسة الأوروبية لجوار الجنوب كمساحة للالتقاء على مستوى متعدد الأبعاد ومتعدد القطاعات بين الدول، المجتمع المدني، منظمات الأفراد المهاجرين واللاجئين، والمدافعين عن حقوق الإنسان. حيث يمكن **تعزيز بناء حوار ضامن ومؤكد لحقوق الإنسان،** حيث تكون العلاقات بين الدول الجنوبية والدول الشمالية للبحر المتوسط على قدم المساواة واعتراف بالتنوع وطرق الحياة دون فرض أي امتناع.

منظمات ملتزمة